

الطفلة الهام ضحية هوس جنسي



العروس القاتل



العجان) بعمق يصل إلى العضلات من الدرجة الثالثة مع وجود آثار براز في المنطقة. ونصح التقرير بالطبيب الشرعي.» وقال إن عمر الإهام 18 سنة.

في محاضر جمع الاستدلال

تلخص القضية في محاضر جمع الاستدلال بالتالي : في تمام الساعة الثانية عشرة في تمام الجمعة الموافق 2 / 4 / 2010م أبلغ الشرطة المواطن شوعي مهدي (شقيق الإهام) بوفاته أخذه الإهام بمنزل زوجها المدعو عبد م. ع (18 سنة). قامت الشرطة بالانتقال إلى مكان الوفاة وأخذوا الجثة والقيام بحجز زوجها وأخذ الجثة وإرسالها إلى مستشفى الجمهوري وحجز زوجها المدعو عبد لاستكمال بقية الإجراءات، وتم التحقيق مع كل من : - أم المجني عليها، حيث جاء في أقوالها أنها ذهب إلى عند زوجها بعد العرس بثلاثة أيام بعدما وصلت إليها وجدتها مرضية وعندما سألتها عن سبب مرضها قالت إن رأسها وقبها يؤلمانها ، وجلست عندها حتى المغرب في اليوم نفسه. وأضافت الأم أن ابنتها أخبرتها أن زوجها عابد قام بربطها في الكرسي ليدخل عليها. ومن خلال التحقيق مع الجاني أكد للمحاضر اعترافه بعدم قدرته على الدخول على

محمولة على الأكتاف. كشفت عليها وأجرت لها فحوصات ونظرت إلى رحمها فوجدت أنه قطع وهناك جروح في فرجها فصرفت لها علاجات وأعطاها راحة لمدة (10 أيام) من الجماع. ويتضمن التقرير ملاحظة تفيد بأنه تم صرف حبة مقوي جنسي «صهيل» للزوج. هناك تقرير طبي آخر من المستشفى الجمهوري في حجة .. أكد : أنه في تاريخ 4 / 4 / 2010 / وصلت الإهام إلى قسم الطوارئ وهي جثة هامدة. وأضاف التقرير : وبعد الكشف عليها من قبل اختصاصي النساء والولادة وبحضور رئيس اللجنة الطبية تبين وجود:

1. تمزق شديد من الدرجة الثانية - الثالثة في منطقة أسفل المهبل.
2. تمزق حول فتحة الشرج (العضلة القابضة لفتحة الشرج - منطقة مدخل المستقيم) في أكثر من منطقة يمتد إلى داخل المستقيم عبر العضلة.
3. تمزق في المنطقة ما بين المهبل وفتحة الشرج (منطقة

الزوج أخذ وأهله الإهام إلى مستوصف وطلبوا من طبيبة الكشف عليها وفتح بكارتها إلا أن الإهام رفضت ذلك

أم الإهام تقول إن ابنتها أخبرتها أن زوجها كان يربطها في الكرسي ليدخل عليها

محاضر الأمن : الجاني اعترف بعدم قدرته على الدخول على زوجته وأنه واجه صعوبة في ذلك «كأنني أدق في جبل»

الوسيط لفك غشاء البكارة وتمكن من ذلك حتى خرج الدم وبعد خروج الدم قام الجاني بممارسة الجنس وواصل معها الجماع وكانت المجني عليها تصيح

الجاني قال إنه أدخل الإهام إلى مستوصف الهدك ليعملوا له حلا في فض غشاء البكارة وأن الدكتور قام وأعطاه حبة منشطة للجنس

بعد 3 أيام عاد زوج الإهام وأبوه إلى المستوصف وهما يحملان الإهام.. كشفت عليها الطبيبة «وأجرت لها فحوصات ونظرت إلى رحمها فوجدت أنه قطع جروح في فرجها فصرفت لها علاجات وأعطاها راحة لمدة (10 أيام) من الجماع..»

ويتضمن التقرير ملاحظة تفيد بأنه تم صرف حبة مقوي جنسي «صهيل» للزوج

تقرير طبي آخر يقول : إنها وصلت قسم الطوارئ وهي جثة هامة وبعد الكشف عليها تبين وجود تمزق أسفل المهبل وتمزق فتحة الشرج وتمزق في المنطقة ما بين المهبل وفتحة الشرج

زوجته وأنه واجه صعوبة في ذلك «كأنني أدق في جبل»، وأنه قد أدخلها مستوصف الهدى في منطقة الأمان ليعملوا له حلا في فك غشاء البكارة، وأن الدكتور قام وأعطاه حبة منشطة للجنس. وأكد للتحقيق أن الجاني أفاد بأنه قام بإدخال إصبعي يديه السبابة والوسطى لفك غشاء البكارة، وتمكن من ذلك حتى خرج الدم وبعد خروج الدم قام الجاني بممارسة الجنس وواصل معها الجماع وكانت المجني عليها تصيح.

وتقول محاضر جمع الاستدلال إنه «أتضح أيضا أن المجني عليها الإهام كانت تعاني من حالة مرضية خلال الثلاثة الأيام السابقة لوفاة من طرش وانتفاخ مستمر في البطن. وأن زوجها قام بأخذها إلى شوعي محمد أحمد حاجي لكي يقرأ عليها القرآن خشية أن يكون بها مس شيطاني.. وقال هذا المشعوز في محاضر جمع الاستدلال إنه يوم الجمعة الموافق 2 / 4 / 2010م وصل إلى عنده المدعو عابد وزوجته المجني عليها الإهام لكي يقرأ عليها القرآن، وعندما وصلت كانت تعبانة ولا تتكلم وطلبوا منه قراءة القرآن عليها، وأنه قد قرأ عليها القرآن من حين وصولها حتى قرب صلاة العشاء، فوجد أنه لا جدوى من القراءة، مؤكدا أن المجني عليها كانت لا تتكلم وحرارتها مرتفعة وطرش باستمرار، وأنها قد فارتقت الحياة في منزلها.

حاول مراسل «الشارع» التأكد من العمر الحقيقي للإهام عبر سؤال أشقاتها الذين أفادوا أن عمرها (18 عاما)، وهو العمر الذي أشار إليه تقرير المستشفى الجمهوري؛ إلا أنه من خلال سؤال بعض أهل القرية أفادوا بأن عمر الإهام لا يتجاوز 14 عاما. وأكد مراسل الصحيفة أنه يعرف عبيد شقيق الإهام الذي يكبرها سنا، ويعرف أن عمره يقارب الـ 15 عاما.

ولعل إصرار أهل الإهام على القول إن عمرها (18 عاما) يعكس رغبة في تجنب أية مسؤولية قانونية أو أخلاقية جراء تزويجهم إياها وهي طفلة.

عن / صحيفة (الشارع) اليمنية

وفاة طفلة بعد (3 أيام) من زواجها

جاء تعرضها لإجهاد جنسي

هاني الجنيدي

لم يمر أكثر من أسبوع على اعتصام دعا إليه رجال دين أمام مجلس النواب للمطالبة بعدم سن قانون يحرم زواج الصغيرات، حتى توفيت الطفلة الإهام مهدي شوعي العشي (13 عاما). لتتضمن بذلك إلى ضحايا الزواج المبكر. بعد (3 أيام) فقط من زواجها في 29 مارس الماضي، على شاب يتجاوز عمره الـ (20 عاما) في محافظة حجة. وتعد هذه الجريمة التي يحاول رجال دين كالرنداني، وبرلمانيون كالخزمي، شرحونها وحشدوا لأجلها في 23 مارس العشرات من النساء للاعتراض على قانون كان يفترض بمجلس النواب أن يحدد فيه سن الزواج بـ (18 عاما). دليلا حيا على ما تتعرض له الفتيات الصغيرات من مخاطر وعنف جراء زواجهن، ومن إعدام قسري بحقهن يفند باسم الدين على يد ملتحمين لا يهتمون بالطفولة. بعد أن مارس زوجها معها الجنس بشكل عنيف؛ أصعبت الطفلة الإهام في اليوم الثاني من زواجها إلى مستشفى الثورة بالمحافظة، لتتوفت هناك بعد يومين، بسبب تعرضها لإجهاد جنسي حاد أدى إلى تمزق كامل لأعضائها التناسلية، ابتداء من فتحة الشرج وانتهاء بفتحة المهبل، صاحبه نزيف دموي حاد كان السبب في وفاتها، حسب التقرير الطبي الصادر من المستشفى.

متندي (الشقائق العربي) لحقوق الإنسان سارع لتبني القضية، معتبرا الإهام "شاهدة العيب بأرواحها" وأكد المسؤول الإعلامي لمتندي "الشقائق" الزميل ماجد المنجحي لـ «الشارع» تبني المتندي قضية الإهام ضمن برنامج الحماية القانونية للنساء ضحايا العنف الجنسي والجسدي الذي ينقذه متندي الشقائق.

وأضاف : «نحن الآن نقوم عبر ممثلنا في حجة بمتابعة المسار القانوني لقضية الإهام، كما نقوم بالتواصل مع أهلها».

وإذ اعتبر ماجد، ما تعرضت له الطفلة الإهام «مؤشرا خطيرا على مدى العنف الذي ينتج عن عدم تحديد سن الزواج»، قال : «الإهام هي ضحية هؤلاء الذين يدافعون عن عدم تحديد هذه السن».

وكانت الطفلة الإهام تزوجت على الشب العشري، بطريقة ما يعرف بزواج البدل، حيث منحت أخت زوجها بالمقابل إلى أخيها، وعندما توفيت الإهام أقدمت أسرة زوجها على أخذ ابنتهم من أخيها بحجة أن زوجة ابنتهم ماتت.

قتلها بالعنف الجنسي

عائلة الطفلة الإهام تطالب بإعدام الزوج

إلى المستشفى جثة هامدة، وأنها توفيت جراء تمزق شديد في المنطقة السفلى للمهبل... وحول فتحة الشرج.

أما تقرير الشرطة فقد أظهر أن الزوج عماد قال إن زوجته كانت تعاني من الإهاء عندما تزوجها ولم يتمكن من فـض بكارتها؛ لأنها رفضت بسبب خوفها ومرضاها.

وفي قرية «الإهام» - خصص شيخ القرية خطبة الجمعة لموضوع الزواج وكيفية التعامل مع صدمة وفاة الفتاة.

أما الناشطة والمحامية شذا ناصر فقالت : لفرنسيس برس: إن «الحادثة أكدت أنه لا القانون ولا الدولة قادران على حماية الصغيرات من الزواج المبكر ما لم يكن هناك حملة توعوية»، وأن مؤذنون إذا لم يتأكدوا من سن العروس». كما أكدت ناصر أنها تولت الدفاع عن عائلة الإهام وستطالب بالإعدام كعقوبة قصوى.

وكان الجاني تصاعد مؤخرا في اليمن حول ظاهرة تزويج القاصرات وهي ظاهرة منتشرة خصوصا في المناطق الريفية، وقد نظمت تظاهرات تطالب بتحديد سن دنيا للزواج، بينما نظمت التظاهرات الأخرى ضد ذلك بدعم من التيارات الدينية المتشددة.

وكان البرلمان اليمني أقر العام الماضي مشروع قانون يضع حد أدنى لسن الزواج هو (17 عاما) للنساء و(18 عاما) للرجال، إلا أن نوابا من أطراف سياسية عدة قدموا إلى رئيس البرلمان طلبا لإعادة مناقشة القانون.

ولم تتم المصادقة على هذا القانون الذي يعول عليه من أجل الحد من ظاهرة تزويج الأطفال.

وبرى الإسلاميون إن الإسلام لم يحدد سنا للزواج ويتدعون بأن النبي محمد صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة وهي في التاسعة من العمر.

وكانت هيئة علماء اليمن التي يرأسها رجل الدين المتشدد والناقد عبدالمجيد الرنداني أصدرت بيانا ضد مشروع القانون واعتبرت أن تحديد سن الزواج يعني «تحريم ما أباحه الله».

(وكالة الأنباء الفرنسية)



والدة العروس الصغيرة في منزلهم في قرية العشة

إنها استقبلت الإهام وكان معها زوجها «واستحت أن تكشف جسمها ولم تسمح لي بمعابنتها». وذكرت أنها رفضت طلب زوج الإهام أن تفـض غشاء البكارة وأكدت أن الفتاة كانت تبدو هزيلة وضعيفة.

وبعد اللقاء مع الطبيبة، توجه عماد إلى صيدلية ليجثت عن حل آخر. وقال صاحب الصيدلية لفرنسيس برس إن عماد طلب أقراصا ممنومة أو مخدرة لكنه رفض أن يعطيها هذا النوع من الحبوب لعلمه بأنه قد يستخدمها لتخدير زوجته؛ إلا أن عماد لم يذهب فارغ اليدين بل حصل على عقار منشط جنسي محلي الصنع وغادر.

وبعد يومين عاد عماد مع زوجته إلى المستوصف لنفسه ليتبين بحسب المرخصة بأن «الإهام» كانت تعاني من «جروح والتهايبات فاعطى لها علاج وذهبت إلى البيت وهي في اليوم التالي أبلغنا أنها توفيت».

وقالت الطبيبة الأوزبكية : «عندما عاينت الإهام في المرة الثانية كانت تعاني من التهابات وجروح وطلب من الزوج عدم الاقتراب منها لكن يبدو أن الزوج لم يلتزم».

أما تقرير المستشفى الجمهوري في حجة بتاريخ 4 نيسان / أبريل فإبنت أن الإهام وصلت في أمراض النساء والولادة لوالة لفرنسيس برس

زواج الصغيرات.. لدينا من العبر ما يكفي!



فيصل الصويغ

□ تم تزويج الطفلة الإهام مهدي شوعي في حجة في وقت زداد فيه الجدل حول ضرورة إيجاد تشريع يحدد سناً أدنى للزواج، ويحدد سن الزواج وتوقيت الإهام جراء عملية جنسية فاقت قدرتها على الاحتمال، وفي الوقت نفسه يصر السلفيون على رفض التشريع والإقبال على باب تزويج القاصرات مفتوحا. توفيت الإهام يوم الجمعة (2 أبريل الجاري) في حجة وهي بنت (12 سنة).. وقيل إن الزوج استعان عليها بمواد مخدرة ومنشطات جنسية.. فقد ذكر التقرير الطبي أن أسباب الوفاة ترجع إلى نزف حاد جراء عملية جنسية عنيفة أكرهت عليها هذه الطفلة - حسب جهازها التناسلي.. يبدو - حسب التقرير - إن الأمر امتد إلى ما وراء ذلك.

□ أم الطفلة تطالب بالقتل والخروج من بلدها ونزع جنسها لأنها كانت لا تتكلم وكان زوجها يربطها في الكرسي ليمنعها من الكلام.

□ أسخف ما قرأته وما سمعته من السلفيين الذين يرفضون تحديد سن الزواج قولهم إن تزويج الصغيرة شيء وارد في «وطنها» شيء آخر.. أي يجوز لك أن تزوج بنتك على شخص وهي في سن العاشرة مثلا ولكن اشترط على الزوج أن لا يمارس الجنس معها إلا عندما تكون جاهزة لذلك.. وبعضهم يقول: لا تزف إليه إلا بعد قبولها بعقد الزواج الذي تم إبرامه بين الولي والزوج بدون رضاها وعندما كانت صغيرة.. هل هذا كلام يقال لعائلتين.. ويصدر من عقلاء؟

□ أن تزوج بنتا صغيرة على زوج وتقول له في حلال لك على سنة الله ورسوله ولكن لا تمس ذلك الشيء منها إلا عندما ترى أنها قادرة على تحمل ذلك الشيء.. أن تمنح فرسا جامحا واجاعا غصنا طريا وتقول له له تأكله الآن بل عندما يكبر قليلا بينما أنت قد قطعت الغصن من الشجرة وزعلته عن أسباب النمو.. وكيف يقال: يجوز العقد عليها وهي صغيرة ثم لا تزف إلا بعد أن تصلح للوطء وأن تقبل بالزواج؟ هذا من قبيل «الحج المسوق».. وهو يصلح في مجال البضائع وتذاكر الطيران، ويتعارض مع حقوق الإنسان وكرامته.

□ إن هذه الواقعة وحدها تكفي لإقناع المجتمع بضرورة وجود مثل ذلك التشريع، لأن حقوق الإنسان صغيراً أو كبيراً ذكراً أو أنثى هي حقوق فردية والقانون يجب أن يحمي حق فرد واحد أو طفلة من قرأتين الإهام، فما بالك عندما تكون هناك عشرات أو مئات الواقعات.. فالمشعوز أن الإهام ليست هي الضحية الوحيدة لهذا الانفلات الاجتماعي والتشريعي، فمن قبلها توفيت صغيرات بنفس الطريقة، وتوفيت قاصرات أثناء الولادة.. تم تزويج قاصرات وحملن وهن في سن (12) أو (13) سنة وتوفين أثناء الولادة.. والشواهد على

□ إن هذه الواقعة وحدها تكفي لإقناع المجتمع بضرورة وجود مثل ذلك التشريع، لأن حقوق الإنسان صغيراً أو كبيراً ذكراً أو أنثى هي حقوق فردية والقانون يجب أن يحمي حق فرد واحد أو طفلة من قرأتين الإهام، فما بالك عندما تكون هناك عشرات أو مئات الواقعات.. فالمشعوز أن الإهام ليست هي الضحية الوحيدة لهذا الانفلات الاجتماعي والتشريعي، فمن قبلها توفيت صغيرات بنفس الطريقة، وتوفيت قاصرات أثناء الولادة.. تم تزويج قاصرات وحملن وهن في سن (12) أو (13) سنة وتوفين أثناء الولادة.. والشواهد على